قراءة في كتاب التوحيد

للشيخ محمد عبدالوهاب

المؤلف

حسن بن فرحان المالكي

حسن بن فرحان المالكي

قراءة في

كتاب التوحيد

للشيخ محمد بن عبد الوهاب

(وهو مقرر في مناهج التعليم)

مركز الدراسات التاريخية

تمهيد

هذا الكتاب الصغير وكتاب كشف الشبهات من أشهر كتب الشيخ محمد بل لعلهما أشهر كتبه على الإطلاق[1]، وقد ألفه الشيخ في بداية الدعوة، فهو من أول ما ألفه الشيخ.

وقد أسهم الكتاب في رفع درجة الغلو في السنوات الأخيرة، لأنه تم تقريره مقرراً دراسياً لكل مراحل التعليم العام عندنا في المملكة، فهو مقرر في مدارس التعليم العام من الصف الأول ابتدائي إلى الصف الثالث ثانوي، مع زيادة موضوعات ثقافية في الصفوف الثانوية فقط، أما المتوسطة (الإعدادية) فالكتاب – مع زيادة شروحات (تخفيفية) وتغيير بعض العناوين بحيث تكون أكثر هدوءاً– هو المقرر نفسه وبالعنوان نفسه (كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد) وأما الابتدائية فالمقرر مختصر منه.

(1) والنسخة التي أعتمد عليها طبعتها وزارة الشؤون الإسلامية (الطبعة عام 1422هـ) وتقع النسخة في 108 صفحات من القطع الصغير وعلى نفقة التاجر المشهور سليمان بن عبد العزيز الراجحي (فالنسخة فيها الجانب الحكومي والجانب الشعبي، مع ما في الكتاب من غلو في التكفير، ولو أن الحكومة والأغنياء اقتصروا على نشر الكتب المحايدة لكان أولى، كالمصحف الشريف ثم الصحيحان وكتاب الأم للشافعي وكتاب الاستذكار لابن عبد البر ونحوها لكان أولى، بل حتى الكتب المذهبية كالمغني في فقه الحنابلة والسنن الكبرى للبيهقي في فقه الشافعية والعناية في الفقه الحنفي والمدونة في فقه المالكية لكان أولى من نشر الكتب الموغلة في المذهبية التي لها أثرها البالغ في زيادة الغلو تفكيك وحدة المسلمين وزيادة تنازعهم، ككتب ابن تيمية وكتب الشيخ محمد رحمهما الله، فهذه الكتب تزرع من الشقاق أكثر مما تزرعه من الخير، ولا تكاد تدخل بيتاً إلا وانتشر فيه الخلاف والتهاجر والتباغض... لأنها تركز على أمور خلافية ثم تنصر الرأي المتشدد في هذه الأمور، ثم ترتب على عدم اتباع هذا الموقف التكفير أو التبديع مع وجوب الهجر والبغض لمن لم يوافقهم على هذا الرأي لأنه – في رأيهم– هو الإسلام ذاته! وهو النص! وهو الحق المطلق!... فمن الطبيعي = = حدوث الخلاف والشقاق بين أفراد البيت الواحد... ثم بعد هذا نقول: لا نسهم في نشر الغلو ونستغرب اتهامات الآخرين لنا من مسلمين وكفار!).

وقد تعبنا في التنبيه على هذا الموضوع من قديم، لكن وزارة التربية والتعليم في المملكة يظهر أنه لا صلاحية لها في تغيير المقرر، أو تشكيل لجنة تأليف شرعية مستقلة معتدلة، لأن مجرد شكوى واحدة من العلماء للسلطة السياسية كفيلة بالإطاحة بهذه اللجنة واعتدالها .

فلذلك تجتهد وزارة التربية والتعليم على إقناع بعض العلماء وعرض المقررات عليهم من وقت لآخر ، لاستجداء موافقة لتعديلات ملحة. . . . ولكم أن تتصوروا ردة فعل العلماء الذين يرون هذا الكتاب حقاً مطلقاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هذا يشبه أن تطلب الوزارة من العلماء السماح لها بتعديلات في القرآن الكريم، للأسف أن الغلو عندنا قد بلغ درجة يمكننا أن نقول إنه اقترب من هذه الحالة.

وكل من اقترح أو حاول أن ينقد مقررات التوحيد – ولو كان نقداً طفيفاً في صياغة المقرر ومناسبته عمر الطالب– فإنه يكون عرضة لعقوبات (سرية) بالغة!

على كل نعود لكتاب التوحيد:

الكتاب يتكون من 112 صفحة من القطع الصغير، و(65) باباً .

وسأذكر هنا نموذجاً من الملحوظات، لارتباطه الشديد بفكر الشيخ محمد ومنهجه، وكونه أول ما ألفه من كتبه، وكونه – مع كشف الشبهات– أشهر كتب الوهابية على الإطلاق، علماً بأني لم أكمل قراءة الكتاب قراءة نقدية ، آملاً أن تكون هناك فرصة أفضل لاستكمال هذه القراءة.

الملحوظة الأولى:

بدأ الشيخ الكتاب ص 5 بسرد الآيات في وجوب عبادة الله وحده لا شريك له . . . . وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين، ولو أن الكتاب موجه لمشركين يعبدون غير الله لكان هذا صحيحاً، لكن المراد به – للأسف– هم مخالفونا من المسلمين الذين يفعلون بعض الأمور التي نراها شركاً وهي في واقع الأمر بين أمر مختلف فيه أو ممارسات خاطئة يفعلها بعضهم سواء كانت مباحة أو بدعاً أو شركيات صغرى. . . أما

الشركيات الكبرى فقليلة جداً إن لم تكن معدومة. . . ثم هذه المخالفات والخرافات والبدع ليست خاصة بعصرنا فهي قديمة وهذا لا يعني ترك نقدها وبيانها والتحذير منها، وإنما يجب التحرز من الغلو في إنكارها إلى أن يصل الأمر لتكفير المسلمين.

فغاية ما في الأمر أن نعلم أنه: لن يخلو مجتمع مسلم من شذوذ فكري لبعض أفراده، هذا أمر طبيعي في كل أمة وكل شعب، لكن أن تتخذ هذه المخالفات مسوغاً للإضرار بآخرين ونبالغ في الخصومة حتى نستعين بالسلطة والمقرر والخطبة والإعلام والمنبر والجمرك والوظيفة والرزق. . . . فهذه المبالغة في الانتصار لأمور أكثرها خلافية هو عين البدعة والظلم.

الملحوظة الثانية:

ثم ذكر الشيخ أثراً عن ابن مسعود نصه: (من أراد أن ينظر إلى وصية محمد صلى الله عليه وسلم التي عليها خاتمة فليقرأ قوله تعالى (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً)- إلى قوله- (وأن هذا صراطي مستقيماً. . .)اهـ هكذا لم يذكر الشيخ نص الآيتين، ولا ذكر مصدر الأثر ، لكن يهمنا الآيات الكريمة هنا، بغض النظر عن كونها وصية النبي صلى الله عليه وسلم أم لا، فيكفي أن الله قد أسمى هذه النواهي والأوامر -الآيات 151، 152- صراطه المستقيم. . .

والآيتان بعد العودة إليهما نجد فيهما ما يلي:

1- النهي الشرك.

2- الأمر بالإحسان إلى الوالدين.

3- النهي عن قتل الأبناء خشية إملاق.

4- النهي عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

5- النهي عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.

6- النهي عن أكل مال اليتيم.

7- الأمر بالوفاء بالكيل والميزان بالقسط.

8- الأمر بالعدل في القول ولو كان ذا قربى.

9- الأمر بالوفاء بالعهد.

وقد أحسن الشيخ في النهي عن الشرك (صغيراً كان أو كبيراً) مع التحفظ على كثير من الأمور التي أدخلها في الشرك وليست بشرك، ولكن لو تجاوزنا هذا سنجد بعض أوامر هذه الآية تم إهمالها من الوهابية نفسها مثل (النهي عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق) وقد قتلت الوهابية كثيراً من المسلمين بلا حق، حتى وصل قتلهم لهم أثناء أداء الصلوات داخل المساجد، كما لم يعدلوا في إطلاق الكفر الأكبر المخرج من الملة على علماء وعوام زمنهم[2] - من حنابلة وسنة فضلاً عن غيرهم!- ومن (العدل في القول ولو كان ذا قربى) أن نعترف بهذه الحقيقة عندما نرى الأدلة الكافية على ثبوتها.

والشيخ - وعلى هذا أتباعه- يركزون على الوصية الأولى في هذه الآية وهو(النهي عن الشرك) رغم قلة الشرك أو عدمه في الأمة مع مبالغة في إدخال ما ليس شركاً في الشرك)، بينما يهملون - بمبالغة أيضاً- الأوامر والنواهي الأخرى في الآية نفسها رغم وجود ما يدعو لها - فضلاً عن الأوامر والنواهي في القرآن الكريم كله- وأهمها (حرمة الماء والأعراض) فلا حرمة لدماء المسلمين[3]، ولا عدل في القول والحكم على المخالفين من المسلمين علماء وعامة، فرحمهم الله وسامحهم.

---

(2) **سبقت النماذج التي لا تترك للشك سبيلاً بأن الشيخ محمد رحمه الله وأتباعه قد بالغوا في التكفير وغلو فيه حتى كفروا معظم المسلمين في زمنهم.**

(3) **لا يباح دم المسلم إلا بردة جماعية ظاهرة منفصلة ببلد من بلدان المسلمين أو بغي وخروج على الإمام العادل أو قطع طريق أو قصاص.**

الملحوظة الثالثة:

ثم ذكر الشيخ ص (5) أثر معاذ بن جبل الذي فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم له: (يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد وحق العباد على الله؟ . . . حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً . . . . .) .

أقول:أولاً: هناك فلسفة كبيرة حول الاحتجاج بالأحاديث النبوية التي ظاهرها يخالف القرآن الكريم، ولا أريد أن أدخل هنا فيها ولا أن أقول إن حديث معاذ منها، إلا أنه مهما بلغ بنا الأمر، فتعطيلنا لحديث آحاد (ثبوته ظني) يبقى أسهل من تعطيل آيات كريمة قطعية الثبوت والدلالة (كما سيأتي) .

والشيخ محمد رحمه الله وكذا التيار الوهابي – من ظاهر ما نقرأ ونفهم عنهم- أنهم يُفهِمون الناس من هذا الحديث أن المسلم إذا لم يشرك فلن يعذبه الله ويعنون بالشرك هنا شيئين:(الشرك الأصلي و الممارسات الأخرى التي ألحقوها بالشرك وفيها خلاف) .

وهذا أولاً خطأً منهجي ناتج من اتباع دليل ظني الثبوت أو الدلالة وإهمال أدلة أخرى أقوى وأصرح – وهي مصيبة عامة في المسلمين ليست خاصة بالوهابية[4]- فلا يجوز أن نحتج بحديث معارض لنصوص قرآنية مهما

---

(4) وهذا الخطأ المنهجي الكبير هو نتيجة طبيعية لهجرنا القرآن الكريم من حيث التدبر، فنتلوه ولا نتدبره ولا نجمع بين الآيات في الموضوع الواحد، ولا نحاول أن نستنتج منه النظريات العامة التي تعيننا عند القراءة في الأحاديث المروية وسد ما أهمله الرواة أو نسوه عند رواية الأحاديث، بحيث أصبحنا نفاجأ بكثير من الأحاديث – التي صححها بعض العلماء- تخالف القرآن الكريم أو أن تفسيرنا لها يخالف القرآن الكريم، ككثير من تلك الأحاديث المروية في الترغيب والترهيب، فيفاجأ المسلم بأن هذا الحديث سيدخله الجنة وذاك سيدخله النار . . . وعلى أمور يسيرة في كثير من الأحيان، وهذه نتيجة طبيعية لإهمال =

=علماء المسلمين استنباط (قواعد عامة من صريح القرآن الكريم في الأوامر والنواهي والمبادئ. . . الكبائر والصغائر، الأمور

كان صحيحاً، أو يجب علينا على الأقل أن نصحح فهمنا للحديث، أما أن نأتي بحديث ثم نفهم ظاهره فهماً قاصراً ثم نسير خلفه غير ملتفتين إلى أهمية تحديد معناه بما لا يختلف أو يتناقض مع ما هو أصح منه، ثم نخالف في هذا (السير السريع) كماً كبيراً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والقواطع الإسلامية فهذا جهل أو هوى يوقعنا في التناقض ويتيح لنا الانتقاء وما يتبعه من أخطاء في التصور أو الحكم أو الممارسة.

العبادة في الحديث – إن صح لفظه[5]– هي طاعة الله في أوامر الإسلام الكبرى ونواهيه الكبرى، ولا يجوز أن نفهم الحديث – سواء هذا أو غيره – فهماً مفصولاً عن الآيات والأحاديث الثابتة، لا سيما وأن الحديث لو أخذناه حسب ظاهره لكان مناقضاً للقرآن الكريم مناقضة صريحة، فلو أن هناك رجلاً لا يشرك بالله شيئاً

التي نص الله على أن فيها ثواباً أو عقاباً . . . والأمور التي لم ينص. . . .الخ ولذلك خرجت تيارات ترفض قبول الأحاديث بصفة عامة وتشكك في ثبوتها وفي شرعية تدوينها، ولو كان عند المسلمين هذه الدراسات القرآنية التي تهيمن – أو يجب أن تهيمن– على المنطلقات الفكرية والحكم على الأمور عند المسلم لما كان المسلمون في هذا التشتت الفكري الكبير، فهذا يتمسك بآية وهذا يتمسك بحديث وهذا بقول عالم. . . فاختلطت عندنا الأمور لأننا لم نعمل على إنشاء هرم استدلالي بحيث نرجع فيه الظني للقطعي والمشتبه للصريح ومظنون السنة لصريح القرآن الكريم، وكلام العلماء للنصوص الشرعية. . . وهذا مبحث طويل جداً وفقير في الوقت نفسه، وآثار فقره ظاهرة في هذا التشتت والتنازع الفكري بين المسلمين) .

(5) لأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى باعتراف المحدثين أنفسهم (راجع الكفاية للخطيب ومقدمة ابن الصلاح وكل كتب أصول علم الحديث)، والرواية بالمعنى يجوز عليها الوهم أو النسيان أو الخطأ فتبقى ظنية إلا إذا توفرت الشواهد القطعية وقبل هذا لم يخالف نصاً قرآنياً ولا نصاً حديثياً أصح منه ولا برهاناً عقلياً . . .فالحديث صحيح الإسناد فهو في الصحيحين، لكن المتن ليس على ظاهره، بمعنى أن القرآن الكريم قد نص على تعذيب من يرتكب الكبائر– كالقتل بلا حق وأكل مال اليتيم والظلم. .– حتى لو لم يشرك الشرك الأكبر، مع أن ظاهر الحديث خلاف هذا، فيجب إخضاع الحديث للقرآن الكريم وعرضه عليه، وإلا أصبح القرآن الكريم كتاب بركة فقط، وهو الحاصل للأسف، فنحن نقرأه ونختمه في الشهر أو السنة لكننا لا نتحاكم إليه في كل أمورنا، ولا نحاكم ما تناقله الرواة – وأغلبه نقل شفهي– إلى القرآن الكريم، فلذلك ضعفت عقولنا وعدلنا وعلمنا بشرع ربنا .

لكنه يقتل النفس المحرمة فهل نقول له : اطمئن فما دمت أنك لا تشرك بالله شيئاً فلن يعاقبك على قتل الناس وظلمهم وأكل أموالهم؟؟. . . .كلا.

بل نقول له: القرآن الكريم – قبل حديث الآحاد هذا – ينص على أن قاتل النفس المحرمة موعود بالنار كما في قوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) سورة النساء: 93، فهل نترك الآية الصريحة لنقل سلسلة من رواة الحديث لا نأمن نسيان هذا أو وهم ذاك؟[6]

ثم الشيخ نفسه وتيار الوهابية لا يكتفون بأن يعبد الشخص الله لا يشرك به شيئاً وإنما كفروا من لم يهاجر إليهم إذا لم يستطع إنكار المنكر ببلده، وكفروا من لم يوافقهم على تكفير المسلمين وقاتلوه، وكفروا من أسماهم خوارج وقاتلوه وجعلوه ساباً لدين الرسول! (وقد سبقت توثيقات الشواهد على هذه وأمثالها)، إذن فهم من حيث التطبيق توسعوا في إطلاق الشرك وإطلاق الأحكام وإطلاق السيف.

الملحوظة الرابعة:

ثم ذكر الشيخ (ص 6) مسائل مستفادة من الحديث ومنها:

---

(6) **نظراً للخصومة التي احتدمت بين أهل الحديث من جهة وأهل الرأي والمعتزلة من جهة أخرى فقد صرفت هذه الخصومة أهل الحديث عن النقد الداخلي لمنهج المحدثين أنفسهم واقتصر معظم النقد على السند أما المتن فقد اقتصر نقده ومحاكمته على المنهج النظري دون الممارسة العملية الواسعة، مع مبالغة أهل الحديث في التشنيع على أهل الرأي وعلى من شك في صدق راو قد وثقوه ولو كان توثيقهم فيه نظر عند مخالفيهم، وأصبحوا يرددون في من عنده منهج متشدد في محاكمة الشفويات المنقولة واتهامه بأنه يرد حديث رسول الله. . . وأنه عدو السنة. . .وأنه يكذب الرسول. . .الخ، وهذا غير صحيح فلم يكن أهل الرأي ولا المعتزلة يكذبون الرسول ولكن كان عندهم منهج في التثبت يختلف عن منهج المحدثين فحسب، والاختلاف في المنهج لا يبيح اتهام المتوقف بأنه يرد حديث الرسول. . . فهو لا يسلم بأن هذا قول الرسول حتى يتهم برده، وإذا سلم بثقة الرواة فلا يسلم بحفظهم لهذا الحديث أو نقله تاماً باللفظ والمناسبة والظروف. .**

1- العبادة هي التوحيد لأن الخصومة فيه.

قلت: هذا قصر للعبادة ببعضها، لأن مخالفي الشيخ كانوا يقولون: نحن لا نعبد إلا الله فلماذا تكفروننا ؟ فيقول لهم القول السابق إذ يحصر العبادة في التوحيد ثم يحصر التوحيد في قائمة طويلة من شروط لا إله إلا الله ونواقضها بحيث يستحيل أن يبقى مخالفه مسلماً إلا إذا اتبعه على رأيه واجتهاده في التعريف المتشدد للتوحيد والشرك... فبادئ الأمر يظنه طالب العلم صحيحاً، ولذلك نجد بعض العلماء كالأمير الصنعاني والشوكاني وغيرهم يشهدون أن ما يقوله الشيخ محمد صحيح! لأن الشيخ وأتباعه من بعده عندما يراسلون هؤلاء العلماء يقولون لهم: نحن ندعو لعبادة الله وحده وترك الشرك! فلا يملك العلماء الآخرون إلا أن يقولوا: هذا دين الله ونحن معكم وقد يكاتبون الشيخ أو من بعده، وقد يمدحون شعراً ونثراً... لكن لو علم هؤلاء العلماء أن كلمة (التوحيد) هنا لها عند الوهابية شروط طويلة عريضة دقيقة ونواقض كثيرة غير صحيحة لما أيدوا الشيخ ... ولذلك نجد الأمير الصنعاني يرجع عن مدح الشيخ إلى نقده نقداً لاذعاً عندما أطلعه مربد التميمي (وقد قتله الوهابيون في رغبة سنة 1171هـ)على كتب الشيخ المطولة والمفسرة للإجمال الذي وصل الصنعاني.

وخلاف العلماء مع الشيخ ليس في الدعوة للتوحيد والنهي عن الشرك فهذا أمر لا يخالف فيه مسلم عامي فكيف بعلماء عصره في نجد والحجاز والعراق واليمن... وإنما خلافهم معه في هذه القوائم الطويلة من الشروط والنواقض التي يشترطها الشيخ في (التوحيد والسلامة من الشرك).

إذا فهمنا هذا جيداً عرفنا سبب معارضة العلماء له ومطاوعة العوام، والشيخ قد اشتكى أن مخالفيه هم من العلماء والخاصة وليسوا من العامة (وسيأتي موثقاً).

لأن العامة عامة إذا سمعوا حديثاً ولو ضعيفاً أو قول عالم ولو مبتوراً اعتقدوا ما فيه من ترغيب أو ترهيب وانطلقوا يستعرضون المسلمين طولاً وعرضاً . . . لأن علماءهم قد قالوا لهم إن هؤلاء مشركون شركاً أكبر من شرك أبي جهل ! ! –كما كان يفعل الشيخ سامحه الله في وصفه لمخالفيه من العلماء–[7] .

ثم إذا كان الشيخ يقصد بأن الخصومة بين الأنبياء والناس كان في التوحيد فقط فهذا غير صحيح، وهذا قصر للرسالة على بعض ما دعت إليه، وإنما كانت هناك ذنوب كثيرة كان الناس يفعلونها فحذرت منها الرسل كالظلم والتطفيف في الميزان وقتل النفس المحرمة وقد ألف الشيخ محمد كتاب (مسائل الجاهلية، التي خالف فيها الرسول صلى الله عليه وسلم أهل الجاهلية فبلغت أكثر من سبعين)، فكل ما نهى عنه القرآن الكريم كان في بعض الكفار على الأقل.

أما إن قصد الشيخ أن الخصومة بينه وبين علماء عصره كان في التوحيد فقط فهذا أيضاً غير صحيح، فقد كانوا يخاصمونه في مسألتين كبيرتين: التكفير والقتال.

فالحاصل أن قصر الشيخ للعبادة في التوحيد خطأ وقوله بأن الخصومة كانت في التوحيد فقط خطأ آخر، لكن هذين الخطأين لم يكن ليكتشفهما الأعراب والبدو فلذلك كانوا على حماسة كبيرة في قتال المسلمين لأنهم يظنونهم –كما قال الشيخ– مشركين شركاً أكبر من شرك كفار قريش !

2- <u>وذكر الشيخ من تلك المسائل: (أن من لم يأت بالتوحيد لم يعبد الله. . . .)</u>

وهذا من حيث النظرية صحيح، لكن ليس الخلاف في هذا بين الشيخ وعلماء عصره في نجد والحجاز وغيرهما، إنما الخلاف في معنى التوحيد الذي اشترط له الشيخ شروطاً طويلة ظنية أو خاطئة أو خالف فيها غيره من العلماء فمن لم يأت بها فهو عنده مشرك وعندهم مسلم.

---

(7) سيأتي وصفه لأحد العلماء الحنابلة في عصره بأنه أكفر من أبي جهل ! وقد كرر كثيراً بأن الناس في عصره في نجد والحجاز زاد شركهم على شرك كفار قريش بخصلتين !

فنقل الخلاف من موضعه إلى موضوع ليس محل خلاف فيه تلبيس بغض النظر عن الدافع هل هو الحماس أو الاجتهاد والنية الصالحة أو الخصومة المفضية إلى التظالم.

3- وذكر الشيخ من تلك المسائل: (أن عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت).

قلت: وهذا صحيح وليس محل خلاف لأن مخالفي الشيخ لم يقولوا نحن نؤمن بالله والطاغوت... وإنما اجتهد الشيخ في وصف أشياء بأنها طاغوت من توسل وممارسات أغلبها خاطئ ومخالفوه يقولون: (هذه بين مباحة أو مكروهة أو محرمة ولا يصح أن نقول فيها أنها (طاغوت) ثم نرتب على ذلك أن من لم يجعلها شركاً فهو مؤمن بالطاغوت ويجب قتاله).

فأنتم تلاحظون أن الكلام العام لا خلاف فيه وإنما الخلاف عند تنزيل هذا الكلام العام في من لا يستحقه، ومن هنا بدأ الافتراق بين الشيخ وعلماء نجد في زمانه ثم بينه وبين علماء الحجاز والعراق.... ثم اليوم بيننا وبين العالم كله!

4- وذكر منها (أن الطاغوت عام في كل ما عبد من دون الله).

أقول: وهذا صحيح، لكن هناك أمور: منها معنى العبادة، وهل تأتي عبادة غير الله بالمعنى المجازي نتيجة جهل أو تأويل؟ وعلى فلا يجوز أن نكفر المقلدين بدعوى أنهم اتخذوا علماءهم أرباباً من دون الله (كما يفعل الشيخ مع مقلدي العلماء المخالفين له) ولو جاز ذلك لجاز لي أن أكفر من يستنكر علي هذا البحث لأنني سأتهمه بأنه اتخذ الشيخ محمد رباً من دون الله! فالإطلاق العام في بعض النصوص لا يؤخذ حسب ظاهره وإنما يجمع مع النصوص الأخرى المحذرة من تكفير المسلم والمراعية لموانع التكفير كالجهل والتأويل والإكراه والاضطرار ... ولو جاز لكل من طرح رأياً أن يتهم من لم يتابعه بأنه يعبد علماء آخرين لما بقي مسلم على وجه الأرض إلا اتهمناه بالكفر وعبادة غير الله.

الأمر الثاني: أن مخالفي الشيخ الذين كتب هذا الكتاب في الاحتجاج عليهم ينازعونه في أن بعض الأمور التي يسميها إيماناً بالطاغوت ليست كذلك وإنما هي بين المباح والمكروه والمحرم والبدعة ...الخ، وإن سلموا له

بوجود شيء من الشرك الأكبر في الأمة فلا يسلمون له بأن ذلك الشرك عام كما يقول هو فهو يزعم أن الشرك قد عم البسيطة! وعاد الناس إلى عبادة اللات والعزى! وأنه ما من بلدة من بلدان نجد إلا وفيها صنم معبود من دون الله! وأن الشرك الأكبر قد أطبق على جزيرة العرب! وأن أكثر الناس في عهده بنجد والحجاز على إنكار البعث! ... إلى غير ذلك من الأمور الكبيرة التي كان يطلقها (وقد سبق توثيقها.).

فهم إن سلموا بوجود شرك أكبر فهم يرونه في أفراد وليس عاماً مثلما اليوم لا نستبعد وجود شرك أكبر في بلاد المسلمين لكن إن وجد فهو عند أفراد قليلين وليس عاماً ولا نستطيع متابعة من يقول بأنه الشرك عام في المسلمين.

وذكر من هذه المسائل

- **(أن هذه المسألة لا يعرفها أكثر الصحابة)!**

أقول: إذا كان الشيخ يقصد بالمسألة الحديث نفسه بأن أكثر الصحابة لا يعلمونه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذاً بكتمه فهذا صحيح، وإن كان يقصد أن المسائل التي تضمنها الحديث لا يعرفها أكثر الصحابة فهذا غير صحيح، بل هذه العلة من علل (متن الحديث) إذ لا يجوز لنبي أن يكتم عن أصحابه مسألة من أهم المسائل! ثم إذا كان أكثر الصحابة لا يعلمون هذه المسألة فكيف يريد الشيخ أن يعلمها كل المسلمين في عهده؟! ومن لا يعلمها فقد يكون تحت مطرقة التكفير... ثم كيف نردد بأن الصحابة أعلم منا ونحن نزعم أن أكثرهم لا يعلمون مسألة مهمة علمها أهل الدرعية؟!

تناقضات لا تنتهي.

1- **<u>وذكر الشيخ من تلك المسائل (جواز كتمان العلم للمصلحة).</u>**

ويقصد أمر النبي معاذاً بكتم هذا الحديث، ولكن كيف جعله الشيخ محمد أول دعوته؟ ثم هل كان الشيخ يرى أن مخالفيه مسلمون ولكنهم يكتم هذا للمصلحة؟ ولأن الناس لن يتحمسوا لقتالهم إذا حكموا لهم بالإسلام؟ ثم إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد خشي على الصحابة أن يتكلوا فكتمه فالشيخ جعل من الحديث أن أكثر الناس يحبط ولا يتكل! ولو كان يريد النبي صلى الله عليه وسلم من معنى الحديث ما فهمه الشيخ لأمر بكتمه حتى لا يحبط الناس وليس حتى لا يتكلوا ! !

فهذا يبين لنا مدى انحراف فهم الشيخ للحديث لأنه قصر العبادة المذكورة في الحديث على التوحيد ثم وضع للتوحيد شروطاً ونواقض كثيرة بحيث تحول الحديث من داع إلى التواكل إلى داع إلى الإحباط.

ثم الحديث كما قلنا إما أنه يخالف القرآن وإما أنه يتفق مع القرآن.

فإن كان يتفق مع القرآن فيجب أن نفسره تفسيراً لا يخالف ما في القرآن الكريم، فلا نحصر الرسالة في التوحيد ولا نجعل للتوحيد شروطاً بحيث لا يدخل فيه إلا رأى تكفير المسلمين.

وإن كان يخالف القرآن الكريم فيجب تنزيه النبي أن يكون قاله، وأن نحمله أوهام الناس ونقولاتهم الشفوية عن بعضهم قبل التدوين وما يمكن – عقلاً وعرفاً وواقعاً– أن يصاحب هذا النقل الشفوي من نقص لسبب واحد فقط وهو أن الرواة غير معصومين من الوهم والخطأ والنسيان.

فقد ينسى أحدهم لفظة واحدة تغير معنى الحديث أو تؤثر في معناه بحيث يعود للاتفاق مع نصوص القرآن الكريم.

فبين معاذ بن جبل الراوي المباشر له وبين من البخاري ومسلم قرنان من الزمان لا نأمن ألا يحدث أثناء تناقل الحديث وهم ولا خطأ ولا نسيان من أحد الرواة رغم توثيقهم في الجملة.

وكم رأينا في زمننا هذا من أناس لا نشك في ثقتهم وصلاحهم وقد يهمون في النقل عن شخص، فكيف بالنقل عن شخص عن آخر عن ثالث عن رابع . . . ؟

أنا هنا لا أقول برد الحديث إلا إذا تبين مخالفته للقرآن الكريم، وأهل الحديث من حيث النظرية يعترفون في كل كتب المصطلح بأن الحديث قد يكون صحيح الإسناد باطل المتن إذا خالف القرآن الكريم ولم يمكن الجمع.

أما المعتزلة وهم مذهب إسلامي عقلاني فيقولون: إذا خالف الحديث القرآن فلا نحتاج لتكلف الجمع وإنما يتم رده وتقديم القرآن والجزم بأن الرواة قد أخطئوا في النقل وأن هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأن النبي لا يخالف القرآن الكريم.

إذن فسواء صححنا إسناد الحديث مع متنه أو رددناهما لا يجوز أن نفهمه منفرداً مع إهمال النصوص الأقوى ولا سيما القرآنية.

والعقلية النقلية الحديثية للأسف لم تتعرض لنقد داخلي ذاتي من أهل الحديث أنفسهم[8].

2- وذكر الشيخ من تلك الفوائد (جواز تخصيص بعض الناس بالعلم دون بعض).

---

(8) عندي مشروع دراسة في هذا الموضوع بعنوان (المشكلة الحديثية) لم يكتمل، لعل الدراسة تلقي الضوء على (المنظومة الحديثية) وظروف التدوين مع تفعيل النظريات التي وضعها أهل الحديث أنفسهم في نقد متون الأحاديث وأسانيدها، وقد بدأت بدراسة صحيح البخاري (ولم أكمل بعد) لكنني تفاجأت إلى الآن بكثير من الأحاديث التي في البخاري فضلاً عمن دونه، في أسانيدها رواة ضعفاء جداً بل بعضهم متهم بالكذب مع مخالفة أحاديث للقرآن الكريم . . .فضلاً عن العلل الأخرى من انقطاع وتدليس واختلاف ولا أزعم أنني سبقت إلى هذا فكثير من تلك الأحاديث التي رأيت ضعفها وهي في الصحيح، قد ضعفها قبلي محدثون كأحمد وابن معين وابن المديني (وهم من شيوخ البخاري ومسلم) وقبلهم القطان وابن مهدي وقبلهما شعبة والثوري، وضعف بعضها (بعد البخاري ومسلم) بعض أصحاب السنن كالترمذي والدارقطني في كتبه القيمة كالعلل والإلزامات والتتبع ومن بعدهم كابن حجر وغيره من شراح الصحيحين إلى أن وصل الأمر للمحدثين المعاصرين كالألباني والغماريين المغاربة والكوثري المصري ، والمقصود هنا: أن نقد أحاديث في الصحيحين ليس غريباً= على أهل الحديث أنفسهم، فإذا كان بعلم وبرهان ، ولا يجب أن نحرص على تبرئة أخطاء أهل الحديث فالنبي أولى بأن نحرص على ألا ننسب له ما لم يقل.

أقول: وهذه عند أهل الحديث محل نظر، لأنه لا يجوز كتم الأمة علماً تحتاج إليه إنما يجوز كتمها علماً لا تحتاج إليه، وهذه من الأشياء التي أخذها (منتقدو أهل الحديث) عليهم، وتحتاج لبحث.

3- **وذكر الشيخ في آخر هذه الفوائد المستنبطة من حديث معاذ (عظم شأن هذه المسألة).**

أقول: وهذا من علل متن الحديث، فالنبي صلى الله عليه وسلم لن يكتم الأمة شيئًا عظيماً ثم يأمر بكتمه... النبي صلى الله عليه وسلم مبلغ للناس عامة، والإسلام ليس فيه سرية بل هو دين علني، ومن هذا الباب دخلت الباطنية وزعمت ما زعمت.

وبعض السلفية يخالفون هذا ويزعمون (كفر من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كتم أمراً عن الأمة).

الملحوظة الخامسة:

عقد الشيخ الباب الأول ص 9 (باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب) وأورد عدة أحاديث ومنها حديث عبادة بن الصامت:

(من شهد ألا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل)!!

قلت:سأذكر هنا نموذجاً متقدماً في نقد الأحاديث، ليس عليه أكثر أهل الحديث من الناحية التطبيقية وإن كانوا عليه من الناحية النظرية، وهذا التباين بين نظرية أهل الحديث وتطبيقهم أمر ملحوظ وسهل لمن امتلك ثلاثة أمور:

الأول: معرفة نظرية أهل الحديث (المصطلح مع علم العلل)، والعلم بهذه المسألة كثير بين طلبة علم الحديث خاصة.

الثاني: محاكمة إنتاج أهل الحديث (كتب الحديث) إلى النظرية التي وضعوها هم أنفسهم، وهذه نادرة الوجود إلا في أحاديث مشهورة الضعف، أو تشهد لآراء خصوم أهل الحديث، وشذ من هذا الضعف التطبيقي

للنظرية بعض الأفراد كالدارقطني والألباني وأحمد الغماري، فضعفوا أحاديث في الصحيحين أو أحدهما، مع استحياء وتردد .

الثالث: الشجاعة العلمية بحيث لا يخشى طالب العلم في العلم لومة لائم ولا حكم أحد من الناس عليه ببدعة أو ضلالة أو كفر، إنما عليه أن يخلص نيته لله ثم للحقيقة ثم ليصدع بالحق الذي يراه، فالعلم قسمان، قسم معلومة، وقسم شجاعة في طرح المعلومة.

ثم أقول:

الحديث السابق الذي أورده الشيخ في صحيح البخاري ولكن لا يصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم[9]، للأسباب التي سنوردها هنا .

فظاهر الحديث أولاً مخالف للقرآن الكريم مخالفة صريحة. . . . فلو أن مسلماً شهد بهذه الأمور ثم أساء السيرة وظلم وقتل الناس وسرق وزنا وأكل مال اليتيم وترك الصلاة والزكاة والحج والصوم وأتى محارمه وفعل الكبائر فمثل هذا نص القرآن الكريم على أنه يدخل النار لا الجنة.

ولذلك سبق أن كررت قائلاً: إننا اتخذنا القرآن مهجوراً. . . أصبح القرآن آخر ما نستدل به، ونثق بروايات منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولعل في رواتها الواهم والناسي وكثير الخطأ، هذا إن سلمت من تعمد كذب لمصلحة أو سياسة أو مذهب أو رأي، . . .

---

(9)أعني ما كل حديث صحيح الإسناد نجزم بنسبته إلى النبي ε لا سيما إذا كان ظاهره قاصراً عن معان مستوفاة في القرآن الكريم كهذا الحديث، فصحة الإسناد لا تعني صحة المتن، فصحة المتن تحتاج لقرائن أخرى من اتفاق المتن مع الخطوط العريضة لتعاليم الإسلام ومع القرآن الكريم والعقل والأحاديث الصحيحة الأخرى وتعدد المخارج التي ترجح اليقين بأن النبي ε قال هذا . . .الخ.

ولا نحتاج في مثل هذا الحديث أن ننظر في الإسناد، وإنما يتم تذكر الآيات الكريمة التي تتوعد من يرتكب الكبائر بالنار ثم ننظر للحديث فإذا هو لا يلزم منه اجتناب تلك الكبائر إذن فنسبته بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم نسبة باطلة وإن كان في صحيح البخاري.

نقد سند الحديث:

أولاً: الحديث شامي وكانوا من أسوأ المرجئة[10] والحديث يتفق مع عقيدة المرجئة.

ثانياً: والحديث رواه البخاري في صحيحه عن صدقة بن الفضل (خراساني سلفي ثقة) حدثنا الوليد (بن مسلم المشقي الأموي المدلس وهو علة الحديث كما سيأتي التفصيل فيه) عن الأوزاعي (إمام أهل الشام وأكثر حديثه ضعيف رغم أنه ثقة)[11] حدثني عمير بن هانيء (الدمشقي لم يوثقه أحد المعتبرين وقد أنكر ابن أبي الحواري رواية الأوزاعي عنه وذكر أنه يبغضه وكان عمير هذا مع الشاميين المحرضين على يزيد بن الوليد أعدل بني أمية! بعد عمر بن عبد العزيز وقد قتل بسبب ذلك! وهذا يعني أنه كان يقف مع الوليد بن يزيد أفسق بني أمية! ولا أستبعد وضعه لهذا الحديث تبرئة منه للوليد الذي كان مسرفاً في المعاصي لكن الحديث

(10) مرجئة العراق يختلفون عن مرجئة الشام، إلا من كان منهم شامي الهوى، فالإرجاء العراقي يعني في خلاصته التورع عن التكفير، وهذا حق، ولذلك كان من مرجئة العراق – وقد عدوا منهم أبا حنيفة وكباراً في العلم- من رأى الثورة على الولاة الظلمة، وخلاصة الإرجاء الشامي يعني في خلاصته: السكوت عن الظلم وأهله مع تعميم أدلة مثل الحديث السابق دون النظر في أدلة الترهيب أو على الأقل الأدلة المخالفة في ظاهرها للقصر الموجود في الحديث.

(11) ولما سئل عنه أحمد قال : (حديث ضعيف ورأي ضعيف) ذكر ذلك الذهبي في النبلاء في ترجمة الأوزاعي فيما أذكر أو ترجمة مالك، ولا يقصد أحمد تضعيف الأوزاعي وإنما أحاديثه ضعيفة وهناك فرق بين الأمرين، فعندما نقول: حديثه ضعيف يعني أنه يأخذ عن ضعفاء أو يحتج بمراسيل = =ومقطوعات وعمل أهل بلده. . . فالضعف من غيره، وهو ناقل للضعف، وعندما نقول (هو ضعيف) فهذا يعني أنه مصدر للضعف. .

يجعل الوليد مستحقاً للجنة من أبوابها الثمانية!) قال حدثني جنادة بن أبي أمية (وهو شامي وأهل الشام لم يكونوا أصحاب حديث، ثم هو زهراني وكثير ممن اشتغل بالحديث من الزهرانيين يكون فيهم نظر! فهم يكثرون الرواية فيما لا يضبطون، ثم كان من أعوان معاوية وولي له البحر! وكان معاوية إذا غضب على قوم أغزاهم البحر ثم قد تنقلب السفينة! وهذا لن يتم إلا بعلم هذا الرجل! وسيكون محل ثقة عند معاوية ولن يثق معاوية إلا في متهم) عن عبادة بن الصامت (وهو صحابي كبير بدري كان في خصومة مع معاوية من أجل ذنوب كالربا وبيع الخمر ولو كان راوياً لهذا الحديث فسيعذر مظالم معاوية لأنه يظهر الإيمان بالأمور السابقة كلها) ونزه الله عبادة بن الصامت عن رواية مثل هذا الحديث فضلاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

ثالثاً: علة الحديث الرئيسة هو الوليد بن مسلم، فهو شامي دمشقي من موالي بني أمية ولم يكن أهل الشام أصحاب حديث ولا يهتمون به، ثم كونه مولى لبني أمية هو مظنة الإرجاء فقد عمل بنو أمية على نشر الجبر والإرجاء بالشام والأهم من هذا كله ومما يدل على أنه علة هذا الحديث هو علة هذا الحديث أنه متهم بالكذب في الأسانيد فهو يروي عن كذابين وضعفاء بينه وبين الأوزاعي ثم عند روايته للحديث يحذف أسماءهم وقد يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ويجعل مكانهم ثقات لأنه بزعمه (ينزه الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء الضعفاء والكذابين)! وقد اتهم بأنه أفسد حديث الأوزاعي.

ولندع ما ذكروا فيه من توثيق عام ونذكر ما ذكروا فيه من جرح خاص.

فقد قال فيه الإمام أحمد (هو كثير الخطأ) .و(كان رفّاعاً) !

وقال عنه مواطنه ومعاصره أبو مسهر الدمشقي الشامي (كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي وكان ابن أبي السفر كذاباً وهو يقول فيها: قال الأوزاعي) !

وقال أبو مسهر أيضاً (كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي (يأخذها) عن الكذابين ثم يدلسها عنهم! - أي يسقط أسماءهم!- .

وقال الهيثم بن خارجة للوليد بن مسلم: (قد أفسدت حديث الأوزاعي. . .) ثم ذكر له كيف حدث ذلك بأن الأوزاعي يروي عن ضعفاء عن مثل الزهري ونافع فيأتي الوليد ويحذف هؤلاء الضعفاء من الإسناد، فقال الوليد – ببرود–جواباً على هذه التهمة الخطيرة: (أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء) ! ثم ذكر الهيثم أن الوليد لم يلتفت إلى نصيحته ! .

وقال الدارقطني:(الوليد بن مسلم يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث، هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري. . . .) ! !

وقال أبو داود (روى الوليد بن مسلم عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل) ! قلت: مع أنه شامي ومالك مدني حجازي فكيف لو كان مالك شامياً ؟ كم سيروي عنه من الأحاديث الباطلة؟ وقال أبو داود أيضاً (بقية أحسن حالاً من الوليد بن مسلم) وكان بقية هذا من أشد الناس تدليساً .

وقال الحافظ ابن حجر (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية) وأورده في كتاب المدلسين[12] في الطبقة الرابعة منهم وهي (التي أتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين) !

قلت: هذا الحديث عنعن فيه الوليد فهو مظنة التدليس والتسوية، ولا يؤخذ عن الوليد إلا ما صرح فيه بالتحديث.

وقد حاول الذهبي الدفاع عن الوليد وتدليسه (رغم اعترافه بأنه رديء التدليس !) بدعوى منتشرة عند المتأخرين من أهل الحديث في كل ضعيف روى عنه البخاري أو مسلم فقال (البخاري ومسلم قد احتجا به لكنهما ينتقيان حديثه ويتجنبان ما ينكر له)[13] !

---

(12) المعروف باسم (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) والكتاب عليه ملحوظات، لكن كلامه في الوليد يتفق مع ما وصف به من التدليس الشديد، بل أقبح أنواع التدليس وهو تدليس التسوية.

قلت: أما كون البخاري ومسلم قد احتجا به رغم هذه الطوام فهو دليل لنا بأن نقد المنظومة الحديثية له مبرراته حماية لجانب النبي صلى الله عليه وسلم أن ينسب له ما لم يقل.

وأما زعم الذهبي أن البخاري ومسلم ينتقيان من أحاديثه ويتركان المنكر منها فهذه دعوى يدحضها وجود هذا الحديث نفسه المخالف للقرآن الكريم.

صحيح أن البخاري ومسلم من أفضل من ألف في الأحاديث الصحيحة لكن العقلية القرآنية – إن صح التعبير- غائبة غياباً شبه كلي عن أهل الحديث، ولذلك يروون مثل هذا الحديث... الذي لا يقول بمضمونه مسلم لا محدث ولا معتزلي، لا الوهابية ولا مخالفوهم.

ثم كيف نجزم أن البخاري ومسلم ينتقيان مطلقاً وننسى أنهما قد يهمان ويظنان في حديث ما أنه من صحيح حديث فلان ثم لا يكون؟ لا بد من برهان.

والخلاصة:

أن هذا الحديث الذي رواه البخاري – وتجنبه مسلم- حديث باطل لا يصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم لمخالفته القرآن الكريم متناً ولضعفه إسناداً.

ثم كل الذين يكفرهم الشيخ يشهدون الشهادتين ويؤمنون بالخصال الموجودة في هذا الحديث.

ثم لو كان الشخص ملتزماً بشروطهم في تحقق التوحيد لكنه يرى تأويل الصفات أو يرى التبرك والتوسل بالصالحين أو يفضل علياً على أبي بكر أو نحو هذا لبدعوه واتهموه بالجهمية أو الشرك أو الرفض فالخصال إذن المذكورة في الحديث لا يلتزمون بها، وقصر الدين عليها خطأ، لأنها تتعلق بالإيمان اللساني والقلبي دون العمل وهذا إرجاء يذمه هؤلاء ذماً شديداً، بل اعتذر بعض السلفية المعاصرين عن تكفير الحنابلة لأبي حنيفة بزعمه أن فيه نوعاً من الإرجاء (إرجاء أهل السنة العراقي كان يعني التورع في التكفير في الجملة... ليس

---

(13) **راجع ترجمته في تهذيب الكمال، وكذلك الكلام الذي نقلته عن الرواة الآخرين أخذته من تهذيب الكمال، وقد أزيد في التعليق أو التحليل أو الاستنتاج.**

كالإرجاء الشامي التابع للسلطة والمسوغ لها) وأرجاء الكوفيين الذين منهم أبو حنيفة أخف بكثير من أرجاء الشاميين (المرجئة الأصليين) فإرجاؤهم قبيح جداً[14] .

وأخيراً:

هذا نموذج من نقد كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، لم أكمله، فلم أشأ أن يبقى رهين خمسة محابس! وقلت أنشر ما تم منه لما فيه من فائدة، ولظن بعض الناس أن (كتاب التوحيد) للشيخ محمد لا يأتيه الباطل بين يديه ولا خلفه[15]، ولعلي أجد في القراء من يشجعني على إتمامه، فأنا مشتت في البحث لا أكاد أتم بحثاً .

---

(14) لأنهم يفصلون العمل عن الإيمان وهو يتماشى مع السلطة الأموية الظالمة، فليقتلوا وينهبوا ويسرفوا وينتهكوا الحقوق. . . . فإذا آمنوا بكذا وكذا مسألة يدخلون الجنة من أي أبوابها شاءوا؟ وغلاة السلفية اليوم فيهم إرجاء في الرضا التام عن السلفي ولو كان سيئ العمل واتهام غير السلفي ولو كان صالحاً . . . (وهذا قد فصلنا شواهده في كتاب : قراءة في كتب العقائد) راجع الفرق بين إرجاء الفقهاء العراقيين وأرجاء الشاميين في كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور النشار – الجزء الأول ص 243 ومن أراد معرفة المزيد عن السلفية المعاصرة فليقرأ في هذا الكتاب الأخير وسيكتشف أن سلفيتنا لا علاقة لها بالسنة ولا السلف ولا حتى الحنابلة وإنما هي خليط من أربعة مذاهب رديئة وهي الحشو والتشبيه والنصب والتكفير (الخوارج)، ومع هذا يصر هؤلاء الغلاة على دعوة المسلمين السنة إلى السنة! وما أغرب أن يدعوك الشخص لغير بيته! فكيف إذا دعاك إلى بيتك لا بيته! .

(15) وهم يفعلون هذا مع كل كتاب يرون أنه يدعم ما هم عليه من غلو أو تكفير أو نصب أو تجسيم، كما فعلوا من الثناء الكبير على كتاب السنة للبربهاري رغم غلوه الكبير، وفعلوا ذلك مع كتاب منهاج السنة لابن تيمية رغم ظهور النصب الفاضح في هذا الكتاب، وفعلوا ذلك مع كتب الاعتقاد الحنبلية القديمة لما فيها من الحشو والتجسيم، وفعلوا هذا مع كتب الشيخ محمد لنهجها منهج التكفير، والنتيجة كانت في البعد عن التحاكم للشرع الحنيف واتخاذ تلك الكتب مرجعاً في الحكم على الناس، فأصبح المسلمون سواهم بين كفر وردة وضلالة، وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً، وتواطؤهم هذا مع وجود من يسمع لهم بقوة في مجتمعنا هو شهادة إدانة بالغة للتعليم والمناهج عندنا .

غفر الله للشيخ محمد وأتباعه وغفر لمعارضيه من علماء المسلمين وعوامهم وجمعهم جميعاً في مستقر رحمته.

وصلى الله على محمد وعلى آل محمد كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم إنه حميد مجيد .

وكتبه

حسن بن فرحان المالكي

ضحى يوم الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1425هـ.

الرياض

المملكة العربية السعودية